

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إكمال الحوار حول قاعدة "من أدرك"

لقد تسائلنا مسبقاً عن مدى دائرة القاعدة فهل تخصّ المعذور فحسب أم تحفّ العالم العامد أيضاً؟

ونجيب بأنّ عبائر الأعلام قد تشبّعت في هذه الساحة:

1. فأحياناً قد طرحوا التسائل هكذا: هل القاعدة تخصّ الأوضاع الاضطرارية - لا الوقت الاضطراري - لمن طرئه المانع كالغفلة أو العدو أو النسيان أو المرض أو... بحيث لا تنطبق القاعدة تجاه المتمكّن أم تتفعّل حتى في حقّ العالم العامد أيضاً.

2. وأحياناً نظير الجواهر، حيث اعتقد بأنّ القاعدة توسّع نطاق الوقت بحيث يُعدّ الوقت اضطرارياً قد أسسها الشارع للمُضطرّ فحسب، فالقاعدة لا تمنّ على العالم العامد إذ لا يصدق الاضطرار في حقّه، وقد نشاهد نظير هذه المسألة في الوقت الاضطراري للمشعر و عرفات.

ولكن قد اعترضنا مقالته بأنّ القاعدة لا تبدو ظاهرة في دحو الوقت، بل تودّ تنزيل الركعة الواقعة في الوقت منزلة وقوع كلّ الصلاة في الوقت بلا تفكيك بين الجاهل والناسي والغافل والعالم العامد و... فكافة الأصناف تندرج ضمن امتنان القاعدة حتماً لأنها مطلقة وفقاً لوعي جلّ الأعلام.

بينما السيّد الخوئي قد عارض مقالته الشيخ الحائري - وكذا الجواهر - مستدلاً بكلمة "الإدراك" بحيث إنّ هذه الكلمة تخصّ غير العالم العامد، و بين يديك الآن بياناته:

لفظة «أدرك» ظاهرة في التمكن المترتب على الطلب و الفحص فان الغريم لو طالب مديونه فظفر به يقال أدركه و أما لو صادفه بلا طلب لا يقال: أدركه فالادراك أشرب فيه عدم التمكن الابتدائي، و ان شئت قلت: في صورة التمكن من شيء لا يصدق عنوان الادراك فعليه استفاد من هذه الكلمة الاضطرار و يترتب على ما ذكرنا أنه لو دار الامر بين الطهارة الترابية و ايقاع الصلاة في الوقت و الطهارة المائية و ادراك ركعة من الوقت يجب تقديم الاول اذ يكون المكلف في هذا الفرض فاقد للماء و المفروض أن الفاقد يجب عليه التيمم (فليس بمدرك للركعة بل مدرك لكل الصلاة بواسطة التراب). [1]

ونلاحظ عليه بأننا لو راجعنا اللغات لما عثرنا على مقالة السيّد الخوئي أساساً، بل اللغات تنصّ على أن: أدرك أي وصل، فإنّ مقاييس اللغة قد تحدّث حول مادة "درك" بأنّه أصل واحد و هو لحوق الشيء و وصوله إليه، فأدرك الغلام: أي وصل الغلام إلى مرحلة البلوغ، نعم إنّ كتاب المصباح قد قيده بالطلب: أدركته: إذا طلبته فلحقته، ولكن هذا التقييد لم يطرحه الأكثرون، نظراً لعدة نقاط:

1. بالنسبة إلى الغريم الذي يُتابع المديون فإنه يُطلق عليه أنه أدركه، ولكنه لا يعني أن الغريم لو لم يطلب المديون ثم أدركه عشوائياً لا يصح الإدراك بل يتم استعمال الإدراك أيضاً - لصحة الحمل -

2. بل في بعض الروايات لم تُستخدم كلمة الإدراك أساساً نظير رواية عمار بن موسى: فإن صلى ركعة فقد أدرك الصلاة.

3. بل نلاحظ القرآن الكريم حيث قد استعمل الإدراك بمعناه الواسع: لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر [2] وكذا الآية: لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار [3]

إذن نتخرج بأن القاعدة مُترابطة الأطراف فتمن على جميع الأصناف نظراً إلى حكمة الامتنان، فبالتالي، إن القاعدة تُعد حاكمة على أدلة الأداء والقضاء وعلى أدلة الأوقات أيضاً ولكن لا بنحو الوقت الاضطراري الذي زعمه الجواهر، بل هي في مقام بيان أصل الأداء في وقته الاختياري.

النقطة التالية حول القاعدة

وفي هذا الميدان لو استمسكنا برواية عمار بن موسى فقط كما صنع ذلك السيد الخوئي - فإن صلى ركعة من الغداة - فهل صلاة الغداة تشتمل على خصوصية وأغراض خاصة تجاه القاعدة أم تلغى الخصوصية عن صلاة الغداة فتتطبق القاعدة على كافة الصلوات اليومية كما اتجه الخوئي حيث أعلن قائلاً: [4]

وذلك لما ورد في جملة من الأخبار من أن من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت (لم ترد إلا في معتبر المحقق فحسب) وهذه الروايات وإن لم تكن معتبرة سوى رواية واحدة وردت في إدراك ركعة من صلاة الغداة وأن من أدرك ركعة من الغداة فقد أدركها، إلا أن من الظاهر عدم خصوصية في ذلك لصلاة الغداة، وإنما ذكرت في الرواية لكونها مورد الابتلاء، لأن أكثر الناس ينامون في وقتها ولا يدركون إلا ركعة واحدة منها، ومع القطع بإلغاء الخصوصية يحكم بأن من أدرك ركعة فقد أدرك الوقت مطلقاً، فالحائض في ذلك وغيرها على حد سواء.

ثم قد تحدث حول القاعدة في حين آخر:

أن الدليل عليه (شمول القاعدة لكافة الصلوات اليومية):

1. إما هو عدم القول بالفصل والقطع بعدم الفرق، إذ لا خصوصية لصلاة الغداة في هذا الحكم يقيناً.

2. أو أنه الأولوية العرفية، نظراً إلى أن ما بعد طلوع الشمس من الأوقات التي يكره فيها الصلاة، بل قد ورد فيه النهي عن النبي (صلى الله عليه وآله) في حديث المناهي وغيره، فإذا ساغ الإتيان بجزء منها (الصلاة) فيه (الوقت المنهي) وثبت الحكم في هذا الوقت وهو معرض للكره بل لتوهم الحرمة، ففي غيره (غير طلوع الشمس من سائر الأوقات) مما لا حزازة فيه أصلاً بطريق أولى كما لا يخفى. ولعل تخصيص صلاة الغداة بالذكر في الرواية للتنبيه على هذه النكته ورفع ما يتوهم من الحزازة من دون خصوصية لها في الحكم المزبور بوجه. [5]

ولكن نلاحظ عليه بأنه لا أولوية هنا بل هي أشبه بالقياس إذ لا إلزام على الشارع - حينما نزل الركعة الخارجة منزلة الأداء في صلاة الغداة - أن ينزل سائر الصلوات اليومية منزلة الغداة أيضاً بل الشارع تسهلاً للنائمين قد شرع هذه القاعدة فلا أولوية إطلاقاً، والعرف أيضاً لا يعين هذه الأولوية ما بين الصلوات، نعم إن الاستمسك بالإجماع وعدم القول بالفصل هو المناصر الوحيد لا

وكذا لا تتم مقالة المرحوم الوالد بأن المرجع في فهم الخطاب الشرعي هو العرف فإنه يلغي الخصوصية لصلاة الغداة، فتتطبق القاعدة لكافة الصلوات.

و لكن نطمسُ عليه بأن الرؤية العرفية تُميّز ما بين خصوصيات الصلوات فتري لصلاة الغداة خصلة متميّزة، إذن فالسبيل الوحيد لتوسيع القاعدة هو الإجماع بعدم الفصل ما بين الصلوات، وكذا نَسْتَمْسِكُ بعمل الفقهاء بكل الروايات الواردة في هذه القاعدة و منها التي قد عبّرت بكلمة "الصلاة" على الإطلاق.

النقطة التالية حول القاعدة

إنّ الوحيد البهبهاني قد فسّر مغزى "الرّكعة" قائلاً:

و المراد «من أدرك الركعة» إدراك تمامها حتّى رفع الرأس عن السجدة الأخيرة، لأنّه المصطلح عليه عند المتشرعة، فعلى تقدير ثبوت الحقيقة الشرعية مطلقاً، أو في زمان الصادقين عليهما السّلام و من بعدهما فالحكم ظاهر.

و على القول بنفيها فالقرينة الصارفة من المعنى اللغوي، تعيّن الاصطلاحي لغلبة الاستعمال و شيوعه إلى أن اعتقد الحقيقة الشرعية الفحول من المحقّقين، فالذهن ينصرف إليه لا إلى ما لم يعد، و استعمال الشارع فيه أندر، فما في «الذكرى» من الاكتفاء بالركوع للتسمية لغة و عرفاً و لأنّه المعظم[6]، فيه ما فيه و يضرّه و يعضدنا أصالة العدم، و أصالة البقاء، و استدعاء شغل الذمة اليقيني البراءة اليقينية، و أنّ مقتضى الآية و الأخبار الدالة على الأوقات لزوم إدراك المجموع في الوقت، خرج ما خرج بالإجماع، و بقي الباقي. [7]

إذن إن المتوخّى من لفظة "الركعة" وفقاً للمشهور هو الركوع بضمّ السجدين بحيث يضعّ الجبهة في السجدة الأخيرة ضمن الوقت ولا يعتبر رفع الرأس فيها، فتتحقق الركعة، بينما الشهيد في الذكرى قد احتمل أنّ المراد من الركعة هو الركوع فحسب:

1. إذ العرف و اللغة قد أطلقت على الركعة لفظة الركوع.

2. ولكون الركوع هو المُعْظَم في الصلاة - الركن الأساسي - وعلى هذا المنوال، بمجرد أن يركع الراكع فقد أدرك الركعة في الوقت بلا حاجة إلى السجدين.

ولكن نلاحظ عليه بأن جمهرة من الأعلام قد صرّحوا بأن لفظة "الركعة" قد حظيت بالحقيقة الشرعية أو المتشرعية في الركعة الكاملة مع السجدين، لا محض الركوع، فهو المعيار إذن، نعم من استشكل في صغرى الحقيقة الشرعية أو المتشرعية فقد برّر الرواية بأنها تملك قرينة صارفة إلى المعنى المُصطلح الحاصل بغلبة الاستعمال إذ قد تكثر الروايات حول الركعة من دون أن تقصّد الركوع بل هدفها تمام الركعة، كما في روايات الشك بين الركعات، إذن فهذا المعنى يُعدّ مصطلحاً روائياً غالباً.

ونحن في هذه الحلية نقول:

1. إنّ هذا المنهاج في اعتبار غلبة الاستعمال، يُرافق نهجنا بأن الظنّ يلحق الشيء بالأعم الأغلب، فلفظة "الركعة" قد غلبت بمعنى الركعة التامة لا الركوع.

2. كما أنا ندعم الحقيقة الشرعية أو المتشرعية في غلبة هذا المعنى، فلو شككنا في رواية بأن "الركعة" هل استعملت بمعنى الركوع فحسب أم بالمعنى الأوسع، لتفعلت قاعدة "الظن يلحق الشيء..." فنحمل الكلمة على الركعة التامة وفقاً لتنصيص الوحيد البهبهاني، ولهذا قد فشلت أدلة الشهيد المذكورة، إذ هذه القاعدة تُحدد منشأ الظهور الاستعمالي في مرحلة المعنى لا في مرحلة المراد الجدي فلا تولد الانصراف، لأننا لا نشك في الإطلاق و عدمه بل الشك في المراد الاستعمالي.

3. نعم لو تنزلنا واعتقدنا بعدم تحقق الحقيقة الشرعية و عدم اعتبار قاعدة الظن، و عكفنا شاكين في معنى الركعة، لعد هذا الشك من الدوران بين الأقل - الركعة التامة - و الأكثر - الركوع فقط - فنأخذ القدر المحتوم وهي الركعة التامة، اتكالا على أصالة الاشتغال وعدم كونها أداءً.

[1] مباني منهاج الصالحين، جلد: ٣، صفحہ: ٢٩.

[2] سورة يس، الآية 40.

[3] سورة الأنعام، الآية 103.

[4] موسوعة الإمام الخوئي، ج7، ص: 444

[5] موسوعة الإمام الخوئي، ج11، ص: 234

[6] ذكرى الشيعة: ٣٥٦/٢.

[7] بهبهاني، مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع، جلد: ٥، صفحہ: ٥١٧.